مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/١/٢٨

سيادة الضمير قبل سيادة القانون

بقلم

على حمدى الجمال

عندما رفع الرئيس أنور السادات شعار سيادة القانون لم يقف عند مجرد رفع الشعار . بل اتبعه بقوانين وإجراءات تؤكد اصراره على أن يصبح القانون هو صاحب الكلمة فى كل شىء .

اغلقت المعتقلات ولم يعد هناك معتقل واحد .

واستردت الصحافة حريتها كمدخل طبيعى واساسى لحرية الفرد وحرية الكلمة ..

وتوالت الخطوات .. خطوة تلو الاخرى وانتهت السلسلة بقيام الاحزاب ..

والاحداث التى وقعت فى مصر يومى ١٨ و ١٩ يناير الجارى نجرت معها سؤالا هاما **يقول :**

● **هل سيادة القانون يمكن ان تكون من جانب واحد ؟ اى ان مسئولية تنفيذ سيادة القانون وحمايته تقع على عاتق رئيس الجمهورية وحده ، او على الحكومة وحدها ؟ أم ان سيادة القانون مسئولية الجميع .. مسئولية كل مواطن من ابناء هذا الوطن ؟**

ان المشكلة الاساسية التى نواجهها هى **مشكلة اقتصادية** بحتة تنعكس على جوانب مختلفة من حياتنا ..

والمشكلة الاقتصادية التى نعانيها ترجع الى عدة اسباب من بينها **الانتاج ..**

ومن المؤكد ان حل هذه المشكلة بيدنا لا بيد غيرنا وهذه حقيقة ندركها تماما، **وان كانت بعض صحف الكويت ــ للاسف ــ تنشر كلاما نتوقع مثله فى صحف اسرائيل ولايمكن ان يخطر ببالنا ان تقوله صحف عربية ، تصدر فى بلد عربى . وتخضع لرقابة الدولة . !**

ونحن فى عرضنا لمشاكلنا الاقتصادية لم ولن نحاول ان نمد يدنا للغير. لقد سبق لنا اكثر من مرة أن مددنا ايدينا لا لنطلب مالا ولكن مددناها ممسكين بالسلاح لكى ندافع عن كل العرب معتمدين على أنفسنا ومؤمنين بواجبنا تجاه الوطن العربى ككل.

واذا كنا قد المحنا من قريب او من بعيد الى دور الدول العربية فى مساعدة مصر ، فلم يكن ذلك من قبيل الاستجداء ، وانما كان على سبيل المطالبة بحق ، لا فى صورة معونات أو هبات انما فى صورة

مشروعات تعود علينا — وعلى الممول وبنفس القدر — بالخير ..

وكما طالبنا الدول العربية ، طالبنا قبلهم الاتحاد السوفيتى بوصفه دولة صديقة فهمنا صداقتها خطأ ، انها قائمة على وقوفها مع القوى الوطنية فى العالم كله ..

ونحن ايضا لم نستجد الاتحاد السوفيتى.. كل ماطلبناه — وهذا امر طبيعى — ان يعطونا فترة سماح مع اعادة جدولة الديون حتى نستطيع ان نتخطى مشاكلنا الاقتصادية ،ولكن الاتحاد السوفيتى رفض دون سبب مقبول او عذر مقنع ..

ان الاتحاد السوفيتى الذى تركز ابواق الدعاية فيه الان هجومها على مصر ، وتسعى الى زيادة النار اشتعالا ، متباكية على احوال الطبقات الكادحة فى مصر ، هو الذى رفض ان يساعد تلك الطبقات ..

ولم تقف وسائل الاعلام فى الاتحاد السوفيتى عند مهاجمة مصر ونظام الحكم فيها ، انما تعدت ذلك الى تشجيع التخريب ومباركة كل الاحداث التى وقعت فى الاسبوع الماضى لان موسكو لا تؤمن بالسلام الاجتماعى ، انما هى تسعى دائما الى صراع الطبقات . لان ذلك هو المناخ الوحيد الذى يمكنها من تحقيق اهدافها تحت راية الصداقة السوفيتية المصرية .!

والغريب ان موسكو لم تتعلم الدرس حتى اليوم برغم تجاربها العديدة فى المنطقة ..

حاولوا ذلك مع السودان اكثر من مرة وفشلوا ..

وحاولوه فى اليمن الجنوبية وفشلوا ..

وحاولوه فى الصومال وفشلوا ..

ذلك بالاضافة الى كل محاولاتهم الفاشلة السابقة فى مصر .. حاولوه قبل العبور بحجة العجز عن الحرب وعن الانتصار فى اى معركة عسكرية .. رغم انهم كانوا يمتنعون عن امدادنا بالسلاح .

ثم حاولوه بعد العبور وتحقيق النصر بحجة الانفتاح الاقتصادى ..

الانفتاح الاقتصادى حلال عليهم .. وحرام علينا .. استثمار المال الاجنبى فى الاتحاد السوفيتى عمل وطنى وفى مصر عمل استعمارى ..

واذا كان الاتحاد السوفيتى حريصا حقا على مصالح الطبقات الكادحة فى مصر فعليه ان يثبت ذلك بان يقبل اعادة جدولة الديون وتخفيض اقساطها ..

بعد هذه المقدمة ، وان كانت

قد طالت ، اعود الى بداية الكلام .

ان حل المشكلة مسئوليتنا وحدنا ..

وكانت البداية العملية للحل خطوة الرئيس السادات بعد ثورة ١٥ مايو فى تطبيق سيادة القانون ووضع كل الضمانات التى تحمى هذا التطبيق ..

سيادة القانون اعادت الى المواطن الشعور بالانتماء . وخلصته من مراكز القوى . ونزعت منه الشعور بالخوف والقلق .

بعد ذلك كان المفروض ان تفرض **سيادة الضمير** نفسها لكى تسير جنبا الى جنب مع سيادة القانون .. فكلتاهما مكملة للأخرى ..

ماذا اعنى بسيادة الضمير؟

ان القدرة الهائلة التى تملكها مصر ، هى قوتها البشرية وهى قوة لاتعود الى النسبة العددية، انما الى ماتملكه من ملكات الخلق فى كل هذه المجالات العلمية ، والثقافية ، والانتاجية ، والفنية .. الى آخره .. الى آخره ..

ومع ذلك فمن الواضح ان هذه الطاقات الانتاجية الضخمة غير مستغلة استغلالا كاملا يوصلنا الى الهدف الذى نسعى اليه ..

وهذا — فى رأيى — يرجع الى سيادة الضمير ..

ان الطاقات الانتاجية التى نتحدث عنها موجودة فى كل المؤسسات تنفيذية كانت ام شعبية ، حكومية كانت ام مؤسسات خاصة ..

ولنضع امامنا بعض النماذج.

هل يؤدى موظفو الحكومة عملهم بالاسلوب الذى يفرضه عليهم واجبهم بنفس القوة والارادة التى تتحرك بها التحديات التى نواجهها !

نحن لا شك نعانى عثرات مختلفة نتيجة بطء الحركة والتكاسل وعدم المبالاة التى نجدها فى مصالح الحكومة وهيئاتها . التعبيرات والكليشيهات التى اصبحت طابع العمل مثل « فوت بكره » « والموظف المختص غير موجود » هذا برغم تكدس المكاتب بالموظفين الذين لايعملون شيئا والذين يشكلون قوة انتاجية مهدرة يجب اعادة النظر فيها ، فاذا اضفنا الى ذلك تعرض رئيس العمل للضغوط والوان الارهاب اذ لايقدر على عقاب المهمل او المسىء

عرفنا لماذا نشكو من الروتين والبيروقراطية ..

واذا تحدثنا مثلا عن الجمعيات الاستهلاكية التى انشئت خصيصا لخدمة المستهلك .

هل أدت الدور المطلوب منها ؟ والاجابة بالنفى ذلك أن معظم العاملين فى هذه الجمعيات يسربون السلع من الابواب الخلفية ليبيعوها فى السوق السوداء والرقابة عليهم متراخية .

والاقمشة الشعبية التى تدعمها الدولة بملايين الجنيهات هل تصل الى المحتاجين اليها بالسعر الذى تحدده الحكومة ام ان فئة من التجار تتحكم فيها وترفع اسعارها وتصبح هى المستفيدة من الدعم وليس المستهلك ؟

كل ذلك يؤكد اننا فى حاجة الى سيادة الضمير قبل سيادة القانون ..

ثم يجىء **دور مجلس الشعب** .

لقد صفقنا جميعا لنزاهة الانتخابات ، وامتلانا بالامل ان المجلس الجديد سوف يكون مليئا بالحيوية والحركة والعمل الجاد لخدمة الجماهير التى منحته ثقتها ..

فماذا حدث للتجربة مع بدايتها ؟

استغلال لجو الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وسعى بعض الاعضاء الى اكتساب مواقف بطولية جوفاء والخطابة فى السرادقات وتوجيه الهجوم والنقد شمالا ويمينا ..

ما هو الغرض وراء ذلك ؟ وما هو الهدف منه ؟ كيف يمكن قبول ان يشاهد عضو بمجلس الشعب يقود مظاهرة من المظاهرات التخريبية التى حدثت فى الاسبوع الماضي ؟

وكيف يمكن لعضو آخر ان يتحدث عن موضوع يثبت له بالدليل الرسمى عدم صحته فيذهب الى محافظته ويعيد نفس الكلام فى المجلس المحلي للمحافظة .

وكيف يطلب عضو الافراج عن تاجر مخدرات مسجون بحكم قضائى ثم لما يرفض طلبه يقف فى المجلس يهاجم الحكومة بقسوة وبعنف فى موضوعات

عرضت عليه ووافق عليها ..

صحيح ان هؤلاء قلة .. وصحيح ان الجماهير اذكى من ان تنطلى عليها مثل هذه التصرفات ..

ولكنى اعود فأقول انها اولا وقبل كل شيء **سيادة الضمير** .. ثم ماذا عن **الاحزاب** ؟

بصراحة ، وبكل امانة ، اننى لم استرح الى موقف الاحزاب وعدد من المستقلين خلال الاحداث التى وقعت .. ولا استثنى حزبا واحدا ..

حزب الحكومة وافق على القرارات الاقتصادية ، ثم عاد عدد من اعضائه يعلنون رفضهم لها لانهم ارادوا ان يركبوا الموجة وان يتحللوا من مسئوليتهم ..

والحزبان الاخران انتهزا الفرصة واخذا يصدران البيانات لا ليحاولا تهدئة المظاهرات واطفاء الحرائق ولكن لكى يزيداها اشتعالا ولقد امتنعت الصحف من تلقاء نفسها عن نشر هذه البيانات لا حجرا على حرية الراى ، ولكن حماية لمصر وتهدئة لما كانت تتعرض له.

لقد كنت افهم ان تقف كل الاحزاب موقفا موحدا يحمى البلد من المظاهرات والحرائق، ثم بعد ذلك يقولون ما يشاءون فى مجلس الشعب وفى الصحف ايضا ..

انه على سبيل اليقين ان الاحزاب قد تسللت اليها عناصر لا تؤمن بالمبادىء الثلاثة التى قامت عليها الاحزاب الثلاثة ، والا لما حدث ما حدث .

ومع ذلك فكل هذا لا يؤثر فى التجربة ، وانما يفرض اصلاح مسارها عن طريق **سيادة الضمير ..**

ورغم كل هذه الاحداث فقد كانت هناك صور مبشرة وباعثة على الامل.

دور طلبة الجامعات ورفضهم الاشتراك فى المظاهرات او الرضوخ الى مابذل معهم من محاولات من بعض العناصر

دور العمال الذين هبوا لحماية مصانعهم من ان تصل اليها يد التخريب ، واستمرارهم فى عملهم وانتاجهم رغم كل الظروف

الصعبة التى كانوا يعيشونها ..

ان هذا الدور يؤكد اننا نملك ثروة عمالية لا تقدر بمال ووعيا نزهو به ونفتخر .. وان سيادة الضمير هى الاساس وهى الاصل ..

ان ما حدث يومى ١٨ و ١٩ يناير يبرز لنا عدة حقائق هامة فى مقدمتها !

□□ **اولا** : ان ماحدث فى هذين اليومين ليس مسألة مقصودا بها مصر وحدها ، وانما هى جزء من مخطط شامل يشمل المنطقة كلها ، والبداية بمصر مفهومة ، ذلك أن نجاح المخطط فيها يعنى نجاحه فى باقى الدول العربية دون جهد أو مشقة ..

□□ **ثانيا** : أن ذلك لن يثنى مصر عن مواصلة جهودها من أجل السلام وان مصر سوف تسلك الطريق الذى يحقق لها هذا الهدف وسوف تمد يدها لاى يد مخلصة جادة ، غير حاقدة ، وغير موتورة .

□□ **ثالثا** : اننا سوف نتمسك بكل قوة وباصرار وبارادة مصرية خالصة بسلامنا الاجتماعى ولن نسمح لاى محاولة تعمل على النيل منه من الداخل أو من الخارج ..

□□ **رابعا** : ان سياسة الانفتاح الاقتصادى ستستمر فى طريقها لتؤدى دورها فى التنمية وفى معاونة دعم الاقتصاد المصرى مهما روج الحاقدون .

□□ **خامسا : انه لا عودة عن الحرية والديمقراطية .. ويكفى أن اقول أن كل الصحف المعادية لنا اعترفت انه لم يحدث فى أى بلد من العالم ان حظى المراسلون الاجانب بنفس الحرية التى حظوا بها وهم يتابعون الاحداث اثناء وقوعها .. لقد تركوا — بلا أى تدخل من أى سلطة — لتسجيل الاحداث وتصويرها بل أكثر من ذلك لقد منحوا البطاقات التى تمكنهم من التجول فى ساعات حظر التجول**

بقيت كلمة ..

ان ماحدث ليس شرا كله ..

فلقد أبرزت تلك الاحداث
تيارات واتجاهات كنا فى حاجة
الى ان تظهر على السطح ليسهل
التعامل معها والقضاء عليها ..
كذلك أحس كل مواطن
بمسئوليته تجاه بلده وان المشكلة
الاقتصادية يجب أن تعالج
بصراحة وشجاعة وان نعتمد
على انفسنا فى حل مشاكلنا ..
والحل يكمن فى زيادة الانتاج
وفى الحد من الاستهلاك .
والاثنان يحتاجان أولا وقبل
كل شئ الى سيادة الضمير ..